1835

UN ECONOMIC COMMISSION
FOR WESTERN ASIA
6 JUN 1980
RECEIVED
LIBRARY

الأمم المتحدة

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

التوزيع : عام

E/ECWA/107

١ نيسان/ابريل ١٩٨٠

الاصل : بالانكليزية

اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

الدورة السابعة

١٩-٢٤ نيسان/ابريل ١٩٨٠

بغداد، العراق

البند ٧ (ز) من جدول الاعمال المؤقت

الندوة الاقليمية حول الانماط البديلة للتنمية وأساليب المعيشة في غربي آسيا

٢١-٢٥ تانون الثاني/يناير ١٩٨٠

(مذكرة من الأمين التنفيذي)

الندوة الاقليمية حول الانماط البديلة للتنمية
وأساليب الحياة في غربي آسيا
٢١ - ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٠

(مذكرة من الامين التنفيذي)

تلبية لقرار مجلس ادارة برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة رقم ٨٩ (٤) الذي طلب الى المدير التنفيذي للبرنامج تكريس اهتمام متزايد للعلاقة بين البيئة والتنمية، وكذلك قرار المجلس ٦/٦ الذي دعا الحكومات والمنظمات الدولية الى المشاركة في عمليات التحضير والتنفيذ والمتابعة المتعلقة بالندوات الاقليمية التي تنعقد حول الانماط البديلة للتنمية وأساليب الحياة، فقد انعقدت ندوة اقليمية بهذا الخصوص في بيروت خلال الفترة بين ٢١ و٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٠.

وقد شارك في تنظيم الندوة امانة برنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة والأمانة التنفيذية للجنة الاقتصادية لغربي آسيا (الاكوا) وقصدت في هدفها الرئيسي الى ان تكون ساعة يتهيأ فيها للمخططين الانمائيين وصانعي القرارات أن يمعنوا النظر في القضايا الداخلة في عملية تخطيط وتنفيذ الانماط الانمائية السليمة التي من شأنها ان تلبي الاحتياجات الملحة للبيئة [illegible] وللجوانب الاجتماعية - الاقتصادية على السواء. كما أن النتائج التي توصلت اليها الندوة [illegible] بها من أعمال، طرح افكارا لها اهميتها فيما يتعلق بصياغة استراتيجية انمائية دولية جديدة لعقد الامم المتحدة الانمائي الثالث.

وقد حضر الندوة مندوبون من الدول التالية الاعضاء في اللجنة: المملكة العربية السعودية، الجمهورية العراقية، منظمة التحرير الفلسطينية، دولة قطر، الجمهورية اللبنانية، جمهورية مصر العربية، الجمهورية العربية اليمنية، جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية. كما حضر الاجتماع ايضا ممثلون عن منظمات الامم المتحدة ووكالاتها المتخصصة التالية: برنامج الامم المتحدة الانمائي، برنامج الامم المتحدة للانشاءات السكانية، مركز الامم المتحدة للمستوطنات البشرية، منظمة العمل الدولية. وشارك بالحضور ايضا ممثلون عن المعهد العربي للتخطيط، ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية، والجامعة الاميركية في بيروت.

وقد ألقى كل من ممثل رئيس مجلس الوزراء اللبناني، والامين التنفيذي للجنة الاقتصادية لغربي آسيا وممثل المدير التنفيذي لبرنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة كلمة افتتاحية أكدوا فيها ان موضوع الندوة هو من اهم المواضيع التي تشغل بال حكومات المنطقة في الوقت الذي بدأ فيه الاندفاع صوب التنمية يرافقه ضرر يلحق بالبيئة بما يهدد قيمة الحياة نفسها. ومن هنا فقد تكررت الاشارة الى أهمية العناية الى حماية البيئة ومراعاة العوامل البيئية في خطط وأولويات التنمية في البلدان النامية. وأعرب المشاركون ايضا عن أملهم في أن تهيئ الندوة فرصة لتبادل واسع ومستنير للآراء والمعلومات فيما بين المشاركين بما يمهد الطريق نحو اتخاذ اجراءات عملية في هذا المجال على الصعد الوطنية والاقليمية والدولية.

وقد ناقشت الندوة أوراق العمل التالية التي قدمت اليها والتي أعدها لفيف من كبار الخبراء الاستشاريين الدوليين :

١ - ورقة رئيسية وشاملة ؛

٢ - التنمية الزراعية وادارة الاراضي في ما لهما من علاقة بالبيئة وباحتياجات الامداد الغذائي في منطقة غربي آسيا ؛

٣ - تنمية وادارة الموارد المائية في منطقة غربي آسيا ؛

٤ - دراسة تطبيقية عن مشروع السد العالي بأسوان (جمهورية مصر العربية) والآثار الجانبية له على البيئة والطبيعة ؛

٥ - الاتجاهات العالمية للتصنيع والتحضر وآثارها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ؛

٦ - الآثار البيئية للنفط ومصادر الطاقة البديلة في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ؛

٧ - الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا للاتجاهات الحاضرة والمقبلة في الصناعات الدولية .

وقد عكست هذه الوثائق بصورة عامة اهم المشاكل البيئية المتعلقة بالتنمية في تلك القطاعات ، كما انها اسهبت الحديث ، كلما امكن ذلك ، عن السبل والسياسات العملية وغيرها من التدابير البديلة التي ستؤدي الى قيام تنمية سليمة بيئيا في تلك القطاعات .

وقد أقرت الندوة مجموعة من التوصيات التي تغطي مجالات استراتيجية التنمية الاقتصادية ، وادارة الاراضي والمياه ، واستراتيجية التنمية الصناعية ، والتلوث وانماط الاستهلاك المسرف في النفط ، كما شملت التوصيات بالدراسات المقبلة التي ينبغي أن تضطلع بها أمانتا كل من اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا وبرنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة . وفيما يلي أهم التوصيات المتخذة في كل قطاع .

أولا - استراتيجية التنمية الاقتصادية

ان استراتيجية التنمية الاقتصادية للعقد الانمائي الثالث قد اكدت ، في جملة أمور ، على التالي :

١ - تعزيز الاعتماد الوطني والجماعي على النفس بوصفه سبيل التنمية الصحيحة ؛

٢ - توجيه التنمية نحو الوفاء بالاحتياجات الانسانية الاساسية (المادية وغير المادية) ؛

٣ - اختيار التكنولوجيا الملائمة وبناء قاعدة علمية وتكنولوجية مستقلة من خلال الموارد المشتركة لبلدان المنطقة ؛

٤ - اعتبار حسن ادارة البيئة عنصرا أساسيا في التخطيط للتنمية ؛

٥ - الحاجة الى اعادة نظر انماط الانتاج والاستهلاك بغية ترشيد استخدام الموارد ؛

٦ - تدعيم التعاون المالي بين البلدان الغنية بمواردها البشرية والزراعية والصناعية ، والبلدان الغنية بمواردها المالية لخدمة مصالح التنمية الاقتصادية المتكاملة .

ثانيا - ادارة الاراضـــــي والمياه

أكدت الندوة الحاجة الى رفع المعدل السنوى للنمو الزراعي بحيث يساير تزايد الطلب على الاغذية . ويمكن تحقيق هذا الهدف من خلال :

١ - تخطيط أفضل لادارة الاراضي والافادة من المياه لتكثيف الانتاج الزراعي ، والحد من نسبة الاراضي البور ، وسد الثغرة بين انتاج الاغذية والطلب عليها ؛

٢ - مكافحة زيادة ملوحة الارض والتشبع بالمياه في الاراضي المروية باعتماد طرق مناسبة ودعم شبكات الصرف واستخدام المياه على نحو رشيد ؛

٣ - الحد من التصحر بادارة أفضل للانظمة الايكولوجية ، على أن يشمل ذلك تنظيم عمليات الري وزراعة أحزمة واقية ودعم عمارة الاراضي البعلية الهامشية (التي لا تزيد كمية الامطار فيها عن ٢٥٠ مم سنويا) ، وتركها بصورة مراع مستديمة ؛

٤ - تدعيم المؤسسات الريفية ، بما في ذلك مؤسسات الائتمان ، والتعاونيات وخدمات الارشاد الزراعي وتدريب القائمين على ادارة الاراضي والمياه ؛

٥ - لا بد من الحد من زحف المباني على الاراضي الزراعية ومن هجرة سكان الريف الى المدن . ويمكن تحقيق ذلك عن طريق استراتيجية متكاملة للتنمية الريفية تكون التنمية الزراعية احد عناصرها ؛

٦ - بما ان التحدي الذي يواجه البشرية في المستقبل هو تلبية الطلب المتزايد على الاغذية ، وتضييق الفجوة الغذائية ، فمن اللازم وضع استراتيجية انمائية اقليمية متكاملة تقوم أساسا على التخصص في الانتاج ، وتأخذ في الاعتبار العوامل البيئية . ومن شأن التنمية المتوازنة (زراعية وغير زراعية) ان ترفع المنافع العائدة من الاستراتيجية الانمائية الشاملة الى حدها الاقصى . وينبغي في هذا الصدد أن تزاد حصة الزراعة على نحو كبير في الاستثمار الشامل على صعيد العوامل الوطنية والاقليمية ؛

٧ - سيكون لتكثيف التنمية الرأسية في الزراعة آثار سلبية على البيئة ناتجة عن الاستخدام المتزايد للأسمدة والمبيدات وتكثيف الاغلال والتوسع في المساحات المحصولية من اراض مروية، والتخزين طى مدار السنة .. الخ . وطى هذا ينبغي الحد قدر الامكان من الآثار السلبية لهذه العوامل من خلال انتهاج سياسة انتقائية للافادة من الاراضي والمياه .

ثالثا - استراتيجيـــــة التنمية الصناعية

١ - لا بد ان تحظى الاولوية العالية في استراتيجيات التنمية الصناعية لبلدان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا، الى الاهداف التالية :

(أ) الوفاء بالاحتياجات الاساسية للسكان، ولا سيما ذوى الدخل المنخفض؛

(ب) ترشيد تخصيص الموارد في اختيار تقنيات الانتاج ؛

(ج) تسريع الانتقال من نمط التصنيع السائد القائم طى التقليد الى نمط اكثر ابتكارا، بقصد ترشيد تخصيص الموارد النادرة فيما بين القطاعات الصناعية ؛

(د) الحد من الآثار السلبية لعملية التصنيع طى البيئة، وتأمين اسلم الظروف البيئية طى صعيد المنشآت الصناعية .

٢ - الاهتمام بالبحث العلمي ودعم مراكز العلم والتكنولوجيا في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا مع تزويدها بالكفاءات اللازمة نوعا وكما، وذلك بهدف التحرر من التبعية التكنولوجية التي تعوق الجهود المبذولة لتحقيق تنمية حقيقية ومستقلة ؛

٣ - ايلاء بلدان اللجنة مزيدا من الاهتمام للعنصر البشري بوصفه صانع التنمية ؛ ومن هنا تأتي أهمية التنمية الادارية واعادة النظر في مناهج التعليم والتدريب المهني بما يكفل للانسان العربي القيام بمهمة صناعة التنمية المستقلة ؛

٤ - اعتماد مبدأ التخطيط الشامل المتوازن كأحد مكونات نظام التخطيط للتنميـــة الاقتصادية والاجتماعية، وذلك بهدف طى استكشاف الفروق في مقومات التنمية بين مختلف مناطق الدولة الواحدة وطى رسم خطط تستهدف استثمار هذه المقومات بما يكفل شمول التنمية لمختلف الاقاليم وتحقيق العدالة في توزيع ثمارها طيها، والحد من الهجرة من الريف الـى الحضر ومن الاخطار في التمركز الجغرافي للفعاليات الصناعية والخدمات وما ينتج عنها من آثار سلبية ؛

٥ - توجيه سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية نحو حماية سكان الريف، والحد من الفقر ومن تفاوت مستويات الدخل بين سكان الريف وسكان الحضر، مع تحقيق العدالة في توزيع ثمار التنمية بين مختلف الفئات الاجتماعية .

رابعا - في مجال النفط

توصي الندوة بما يلـــي :

١ - ان تنضم بلدان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، التي لم تنضم بعد ، الى الاتفاقيات الدولية المتعلقة بمكافحة التلوث ، ولا سيما الاتفاقية الدولية لسنة ١٩٧٣ الخاصة بمنع التلـــوث من السفن ؛

٢ - الدعم الكامل لخطة عمل البحر الابيض المتوسط وخطة عمل الخليج لمكافحة التلوث ؛

٣ - اقرار تشريعات محلية لمكافحة التلوث ؛

٤ - تلافي الانماط المسرفة في الاستهلاك ؛

٥ - تلافي الاستنفاد المفرط للموارد النفطية مع تنمية هذه الموارد بما يتفق والاحتياجات المشروعة للمنطقة ومصالح الاجيال القادمة ؛

٦ - حصول البلدان المنتجة للنفط في المنطقة على نصيب أعدل في العمليات اللاحقة لانتاجه مثل الشحن والتكرير والتسويق ؛

٧ - وضع خطط مستقبلية لزيادة استخدام الموارد القابلة للتجدد واعادة استعمال هذه الموارد ، وخاصة الطاقة الشمسية ، وانشاء مركز عربي لابحاث الطاقة الشمسية .

توصيات بدراسات مستقبليـــة

أوصت الندوة بأن تقوم امانة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا بالاشتراك مع برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة بدراسات من بينها :

١ - دراسة مستفيضة عن العلاقات الاقتصادية بين بلدان المنطقة والعالم الخارجي وبالاخص البلدان الصناعية من أجل تحقيق المزيد من الاعتماد الجماعي على النفس فيما بين بلدان المنطقة ؛

٢ - دراسات اضافية حول الحاجات الاساسية للمنطقة بمفهومها الحركي ومنها الامن الغذائي والملبس والمسكن والخدمات الاجتماعية الاساسية بهدف تحديد حاجات كل بلد من بلدان المنطقة مع اقتراح الاستراتيجيات التي تؤمن تلبية هذه الحاجات في المستقبل المنظور ؛

٣ - اجراء مزيد من البحث حول التنمية الريفية المتكاملة على أساس أن التوازن الافضل بين التنمية الصناعية والتنمية الزراعية من شأنه أن يحرز هدف تحسين البيئة الريفية ؛

٤ - دراسات حول تدابير الطاقة الشمسية بوصفها احد تدابير الحد من التلوث البيئي ومن الاعتماد على النفط كمورد قابل للنضوب؛

٥ - دراسات عن آثار استخدام الموارد المائية على البيئة العربية في ضوء تراكمها السريع في السنوات الاخيرة من حيث تحرك السكان واستغلال الموارد الطبيعية، وتبدل الانماط الاستهلاكية والانتاجية؛

٦ - تحديث الدراسات القطرية والاقليمية لدى المنظمات الدولية والاقليمية (مثل اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ومركز التنمية الصناعية للدول العربية) التي تتعلق بمشاكل الصناعة في القطاعين العام والخاص، مع اقتراح حلول لتلك المشاكل على الصعيد القطري.

أعمال المتابعة

في اطار متابعة الندوة الاقليمية، تتولى الامانة التنفيذية ما يلي:

(أ) ان يتم على نطاق واسع نشر وتوزيع التوصيات والنتائج وعدد مختار من الدراسات الفنية المتعلقة بالندوة، بغية زيادة الوعي بالسياسات البديلة فيما يتعلق بالتعليم، واستخدام الموارد وانماط ادارة الانتاج والاستهلاك وتصميم وادارة المستوطنات. ولسوف يساعد هذا النشر ايضا على تعزيز صياغة برامج عمل طويلة الاجل على صعيد بلدان المنطقة. وتتجه النية في هذا الصدد الى نشر التقرير النهائي للندوة بالعربية والانكليزية؛

(ب) تتم الافادة من توصيات الندوة، كلما كان ذلك ملائما، في اعداد مساهمة برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة، واللجنة الاقتصادية لغربي آسيا لدى صياغة الاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة لعقد الثمانينات؛

(ج) يتم ادماج برنامج الدراسة المقترح في برامج عمل اللجنة في المستقبل. وفيما يتعلق بمراعاة الابعاد البيئية للتنمية، فان لدى الامانة الخيارات التالية:

'١' ادماج الدراسات/المشاريع الموجهة بيئيا ضمن البرامج الفنية ذات الصلة التي تباشرها اللجنة؛

'٢' صياغة واقرار برنامج بيئي مستقل. ولا بد من ملاحظة ان جميع اللجان الاقليمية، فيما عدا اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا، لها برنامجها البيئي؛

'٣' الجمع بين التأكيد المتزايد على الابعاد البيئية للتنمية ضمن البرامج الفنية، وبين انشاء برنامج بيئي مستقل يأخذ في اعتباره فقط المسائل البيئية المشتركة بين القطاعات.

وترى الامانة التنفيذية ان الخيار الثالث هو أكثرها ملاءمة لمعالجة الاهتمامات البيئية في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا . وثمة شعور بأن طرح برنامج صغير تتوفر له الموارد الملائمة ويعالج المسائل البيئية المشتركة بين القطاعات، من شأنه ان يخدم المنطقة على أفضل وجه . ولا بد من الاشارة الى ان وحدة تنسيق شؤون البيئة العاملة حاليا ضمن اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا انما تضطلع فعلا بنشاطات تعزيزية وتدعيمية ولكنها لا تضطلع باجراء مشاريع . ويتولى برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة تمويل هذه الوحدة بشكل مبدئي لمدة سنتين تنتهي في ٣١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٠ . وبرغم ان الامانة التنفيذية ستحاول تأمين تمويل الوحدة من برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة لفترة سنتين أخريين، الا انه يتضح ان الامر يقتضي في المستقبل وضع ترتيبات اكثر دواما لمعالجة قضايا البيئة . وفي هذا السياق، فان الامانة التنفيذية تعتبر ان طرح خطة جديدة متوسطة الاجل للفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٩ على أن تبدأ الاستعدادات لها في اواخر ١٩٨٠، انما تتيح أفضل الفرص لصياغة برنامج بيئي مستقل ضمن برنامج عمل اللجنة ككل . ويعني ذلك ان الامر سيحتاج الى تضمين الموارد اللازمة لبرنامج من هذا القبيل في الميزانية البرنامجية للفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٩ .